Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Journal of University Studies for Inclusive Research

Vol.14, Issue 35 (2024), 15591 - 15614

USRIJ Pvt. Lt

أوليات الدرس النحوي وأسسه المنهجية عند النحاة الأقدمين

الباحث: إبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيفي

الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها

كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الملك عبد العزيز

جدة – المملكة العربية السعودية

ialfiafy@kau.edu.sa

مستخلص:

القصور في فهم المنطلقات اللغوية للدرس اللغوي عند بعض علماء اللغة المحدثين أدى بهم إلى الاعتراض عليه وعدم الرضا بالتصور النحوي القديم. واتخذ اعتراضهم شكلين في حدود العلم المدروس، هما :

الاعتراض الأول: قَصْرُ اللغويين القدماء الدرس اللغوي وحَصْره في مسألة الإعراب .

الاعتراض الثاني: قصور بعض الاحكام اللغوية؛ لأنها صيغت على استقراء ناقص.

وهذا الاعتراض الأخير هو الذي دفعني لكتابة هذا البحث لكثرة المغالطات في فهم مفهوم "الاستقراء الناقص"، وتطبيقاتهم لهذا الأصل على الواقع اللغوي.

وخلصنا إلى أن الاستقراء الناقص الذي عده بعض اللغويون المحدثين عيبا قادحا في عمل النحاة مردود بحكم المنهج الذي رسمه النحاة، والحد الذي حدوه والهدف الذي قصدوه. فالاستقراء الناقص هو المنهج المعتمد في البحث العلمي، ويعرفونه بأنه: الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته.

فالنحاة على دراية بأن تحقيق الاتساق الكلي للقاعدة محال، فأخذوا يبحثون عما يعينهم على تحقيق تلك الغاية فأردفوا الاستقراء بالقياس. وقصدوا به تعميم الجزء على الكل وصولا للقاعدة "فلولا عملية التعميم لما أمكن أن يوجد العلم، ولانحصرت وظيفته في تكديس ملاحظات أو تجارب متفرقة لا تربطها صلة.

الكلمات المفتاحية: أوليات الدرس النحوي ، *النظر النحوي*

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

Priorities of Grammatical Lesson and its Methodological Foundations among Ancient Grammarians, In Opposition to the Modern Linguistic Study Method

Researcher*: Ibrahim bin Masoud Al-faifi*
Associate Professor, Department of Arabic Language and Literature, Faculty of Arts and Humanities - King Abdul-Aziz University
Jeddah - Kingdom of Saudi Arabia
ialfiafy@kau.edu.sa

The shortcomings in understanding the linguistic principles of the linguistic study by some modern linguists led them to object to it, and not be complacent with the old grammatical concept. Their objection took two forms within the limits of the studied science , namely:
The first objection: The ancient linguists limited the linguistic study and confined it to the issue of syntax.
The second objection: The shortcomings of some linguistic rulings; because they were formulated based on incomplete induction.
This last objection is what prompted me to write this research due to the many fallacies in understanding the concept of "incomplete induction", and their applications of this principle to linguistic reality.
We concluded that the incomplete induction that some modern linguists considered a flaw in the work of grammarians is rejected by virtue of the method drawn by grammarians, the limit they set and the goal they intended. Incomplete induction is the method adopted in scientific research, and they define it as: the judgment on the whole for its existence in most of its parts.
Grammarians are aware that achieving total consistency of the rule is impossible, so they began to search for what would help them achieve that goal, so they followed induction with analogy. They intended by it to generalize the part to the whole in order to arrive at the rule "for without the process of generalization, knowledge would not have been possible, and its function would have been limited to piling up scattered observations or experiences that have no connection".

Search keywords

Priorities of Grammatical Lesson- The shortcomings of some linguistic rulings

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

أوليات الدرس النحوي وأسسه المنهجية عند النحاة الأقدمين

الباحث: إبراهيم بن مسعود بن قاسم الفيفي
الأستاذ المشارك بقسم اللغة العربية وآدابها
كلية الآداب والعلوم الإنسانية- جامعة الملك عبد العزيز
جدة – المملكة العربية السعودية

أوليات الدرس النحوي وأسسه المنهجية عند النحاة الأقدمين

تمهيد: كما أن الكلمات تتكون نتيجة تضام المستويات الصوتية والبنيوية والدلالية فإن الجملة تنتج عن تضام المستويات الصوتية والبنيوية والدلالية إضافة إلى التركيبية. وهذا التضام يكشف لنا عن حقيقة تتصل بدراسة مستويات اللغة. فقد اهتم اللغويون القدماء بجانب السياق. ولكنهم لم يربطوا دراساتهم التركيبية النحوية بالجوانب الأخرى " الصوتية والصرفية والدلالية " وهذ جعلهم يبتعدون أحيانا عن الواقع اللغوي. وكان جل هدفهم الحصول على القاعدة المعيارية التي يُضبط بها صحيح القول ويُتجنب اللحن بها وتكون صالحة لمتعلم العربية من أهلها أو من الناطقين بغيرها. القصور في فهم المنطلقات اللغوية للدرس اللغوي عند بعض علماء اللغة المحدثين أدى بهم إلى الاعتراض عليه وعدم الرضا بالتصور النحوي القديم فجاءت هذه الدراسة لتعرض منهج اللغويين العرب على مناهج البحث اللغوي الحديث لرصد تعزيز الوجوه التي وفقوا فيها وتصحيح وجوه القصور إن وجدت. والرد على من تنقص صنيعهم دون تقصٍ ودراسة موسعة.

المنهج: اقتضت طبيعة البحث أن تكون الدراسة استقرائية تحليلية مقارنة. تستقرئ مناهج اللغويين القدمان ثم تحللها للوصول إلى أصول علمهم ومنطلقاتهم التي ينطلقون منها والغاية التي يرمون إليها بدرسهم، ثم عرض ذلك على مناهج البحث اللغوي الحديث ورصد المتفق والمختلف.

المتن:

القصور في فهم المنطلقات اللغوية للدرس اللغوي عند بعض علماء اللغة المحدثين أدى بهم إلى الاعتراض

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

عليه وعدم الرضا بالتصور النحوي القديم. واتخذ اعتراضهم شكلين في حدود العلم المدروس ، هما :

الاعتراض الأول: قَصْرُ اللغويين القدماء الدرس اللغوي وحَصْره في مسألة الإعراب .

الاعتراض الثاني: قصور بعض الاحكام اللغوية؛ لأنها صيغت على استقراء ناقص.

وهذا الاعتراض الأخير هو الذي دفعني لكتابة هذا البحث لكثرة المغالطات في فهم مفهوم الاستقراء الناقص، وتطبيقاتهم لهذا الأصل على الواقع اللغوي. حيث وقع في يدي كتاب صدر حديثا للباحث الدكتور نعيم سليمان البدري بعنوان: تحقيقات لغوية في شواهد شعرية وهو مبني على بحث سابق للباحث بعنوان: الاستقراء الناقص في النحو العربي في مجلة لارك للفلسفة واللسانيات والعلوم الاجتماعية. وللباحث دراسة سابقة بعنوان: صناعة الشعر عند ابن مالك الأندلسي جاء فيه: أن ابن مالك رحمه الله كان يصنع الشواهد الشعرية وينسبها إلى الشعراء، وتكاد تكون هذه الدراسة تكملة لتلك. ولأن هذا القول ينتظم في سلسلة الاتهامات التي رمي بها صنيع النحاة الأقدمين فسأبدأ بالاعتراض الأول باختصار، ثم أعطف عليهما بالرد على الاعتراض الأخير، مبينا اضطراب فهم الباحث السابق لمفهوم الاستقراء الناقص الذي أخذ به اللغويون منهجا في درسهم فأصابوا به المنهج العلمي، مع إحسان الظن فيه.

الاعتراض الأول: قصر اللغويين القدماء الدرس النحوي وحصره في مسألة الإعراب . ومن هؤلاء المحدثين الذين ذهبوا هذا المذهب الأستاذ إبراهيم مصطفى، من خلال كتابه إحياء النحو. وقد بني على فكرة رئيسية مفادها: عدم توفيق النحاة في تحديدهم لموضوع الدرس النحوي، حينما حدوه بأنه علم يعرف به أحوال الكلم بناء وإعراباً، جاء فيه: "بيان الإعراب وتفصيل أحكامه حتى سماه بعضهم بعلم الإعراب ، وفي هذا التحديد تضييق شديد لدائرة البحث النحوي وتقصير لمداه ، وحصر له في جزء يسير مما ينبغي أن يتناوله" (مصطفى، ١٩٩٢، ص ١). والنحاة بصنيعهم ذاك أغفلوا جوانب هي في صميم النحو، وقصروه على أواخر الكلمات، وهم بذلك "قد ضيقوا من حدوده الواسعة، وسلكوا به طريقاً منحرفة إلى غاية قاصرة ، وضيعوا كثيراً من أحكام نظم الكلام وأسرار تأليف العبارة" (ص ٣).

ورأى أن موضوع النحو ينبغي أن توسع دائرته في قوله: "فإن النحو كما نرى، وكما يجب أن يكون هو قانون تأليف الكلام وبيان بكل ما يجب أن تكون عليه الكلمة في الجملة، والجملة مع الجملة، والجملة مع الجمل، حتى تتسق العبارة ويمكن أن تؤدي معناها" (ص ١).

ويعلل لبطلان الربط بين النحو والإعراب بعدم وجود الإعراب في ألسن أخرى غير العربية، مما يجعله غير دال على موضوعه، قال: "ولو عرضت عليك جملة من لغة لا تعرفها وبينت لك مفرداتها كلمة كلمة ما كان ذلك كافياً في فهمك معنى الجملة وإحاطتك بمدلولها، حتى تعرف نظام هذه اللغة في تأليف كلماتها وبناء جملها ، وذلك هو نحوها. وكثير من اللغات لا إعراب فيها ولا تبديل لآخر كلماتها ، ولها مع ذلك نحو

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وقواعد مفصلة تبين نظام العبارة وقوانين تأليف الكلم" (ص٢).

فهو بقوله هذا يرى أن الوقت قد آن ليتجاوز النحو حركات الإعراب إلى دراسة أحكام الجملة، وأساليبها، ودلالاتها. وأن ينتقل بدرسه إلى ما يعرف بالنظم وعلم الأسلوب الحديث الأسلوبية. قال: "آن لمذهب عبد القاهر أن يحيا وأن يكون هو سبيل البحث النحوي ، فإن من العقول ما أفاق لحظة من التفكير والتحرر، وأن الحس اللغوي أخذ ينتعش ويتذوق الأساليب، ويزنها بقدرتها على وسم المعاني ، والتأثير بها ،من بعد ما عاف الصناعات اللفظية ، وسئم زخارفها" (ص ٢٠).

وكأن الدكتور المخزومي قد أعجب بهذا الطرح وبهذه الفكرة فعاب عليهم عدم إدراكهم لموضوع درسهم وقصرهم النحو على العامل وما تعلق به. فتراه يقول: "لم يدركوا موضوع دراستهم ، ولا عرفوا حدود تخصصهم ، ففاتهم كثير من الأصول التي هي من صلب موضوع الدراسة، ولم يلتفوا إلى أهميتها وإلى عمق الصلة بينها وبينه، واقتصروا في دراستهم على ما شغفوا به من فكرة العمل والعامل ، وقصروها على ما كانوا يلاحظون من تأثير لبعض الكمات في بعض. ولا يمثل ذلك إلا جانباً ضئيلاً من جوانب الدرس النحوي الحق" (المخزومي، ١٩٨٦، ص ٢٨). وهم بهذا " لم يعرفوا موضوع دراستهم معرفة تدفعهم إلى توسيع دائرة البحث، بحيث تضم إليها دراسة الجملة وأحوالها المختلفة ، ودراسة الأساليب التي لا غنى عنها في دراسة أية لغة، كأسلوب الاستفهام وأسلوب النفي وأسلوب التوكيد وغيرها مما يتوقف معرفته على معرفة الجملة لأنه من عوارضها" (ص ٣٤). كأنه يشير ضمنا إلى إحلال نظرية النظم الأسلوبية الحديثة التي أشار إليه سلفه الأستاذ إبراهيم مصطفى، وذلك حين صرح بأن علماء المعاني والدلالة التركيبية هم النحاة الحقيقيون فيما زعم ، وهم الذين دفعوا بالدرس النحوي إلى الأمام (ص٢٩).

وممن أعجب بهذا الطرح فتلقفه إبراهيم حميدة، بقوله "وقد كان الأولى لهم أن يجعلوا تلك النظرية منطلقهم وأساس منهجهم، والحق أن ما يعرف بعلم المعاني هو الجانب المعنوي في درس بناء الجملة، فهو جزء لا يتجزأ من الدراسة التركيبية للجملة" (حميدة، ١٩٧١، ص ٣).

أما الدكتور حماسة فيأخذ على النحاة إحكامهم طوقا على موضوع درسهم، بانشغالهم بالعامل والمعمول، فيقول: " ولما كانت العوامل موجبات للإعراب فقد بدت كتب النحو وآثار النحاة وكأنها لم تدرك من النحو إلا الإعراب وحده ، مع أن نظام الجملة تربطه علائق أخرى وقرائن متعاونة ، ليس الإعراب إلا واحدة منها" (حماسة، ١٩٨٣، ص ١٨٢).

وفي موطن آخر يقول: "وإن كان المتتبع لتحديد غاية النحو يلحظ أن النحاة المتأخرين هم الذين يجعلون غاية النحو هي تمييز صحيح الكلام من فاسدة" (ص١٥). فالنحو في نظره يجب أن يتجاوز هذا ليكون مفصحا عن النص كاشفا لعناصره الإبداعية، لأن حصره في دائرة الإعراب والبناء يعوق كشف فاعليته

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

في توضيح النص وتفسيره واستخراج طاقاته .

والتقط الدكتور مصلوح هذه الفكرة, وأخذ ينادي بما يسمى نحو النص بجعله بديلا للدرس النحوي التقليدي القائم, فيقول: " بأننا في حاجة لكي نرسي هذا المنهج إلى ما يشبه تغيير القبلة البحثية، وذلك بالانتقال بالنحو العربي واللسانيات العامة من طور ظل فيه النحو حبيس أسوار الجملة، أي الكلام المفيد فائدة يحسن السكوت عليها، إلى طور يكون فيه النحو قادراً بوسائله على محاصرة النص، ووصفة والكشف عن علاقاته التي تتحقق بها نصية النص، بما هو حدث تواصلي مركب ذو بنية مكتفية بنفسها قادرة على الإفصاح والتأثير والفعل" (مصلوح، ١٩٩١، ص١٠٢).

فهم يرون أن اللغويين القدماء لم يدركوا موضوع دراستهم كما قال الدكتور المخزومي، ولا عرفوا حدود تخصصهم، فقد انشغلوا بالعامل وصحة الكلام وما يفسده على حساب الجملة، فأغفلوا السياقات ودورها، والمواقف الكلامية وأثرها، وموضوعات علم المعاني، وكان عليهم أن يشملوا النص كاملا درسا وتحليلا. وهذا يقتضي منا الوقوف على ما كتبه النحاة الأقدمون والتزموا به، كعلم له أصوله، لا ينبغي أن يتداخل مع غيره من العلوم التي تشترك معه في المادة، وإن كان بالضرورة يتداخل معها لخدمة الهدف الذي يسعون إليه، شأنه شأن كل العلوم الإنسانية.

وبالتتبع لأقوالهم من أول كتاب يطالعنا، وهو كتاب سيبويه نجده يخلو من تعريف للنحو أو ضبط لموضوعه نصا، ولعل أقدم تعريف للنحو تم الوقوف عليه، هو لابن السراج ، يقول فيه: " النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب حين وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة" (ابن السراج، ١٩٨٨، ص ٥٣/١).

ومن نص ابن السراج المقتضب السابق نرى أن الصورة واضحة، والمنهج ماثل، فقد حدد الهدف وهو الانتحاء بقوله: أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وحدد ميدان الدرس ومادته بقوله: استخرجه المتقدمون من استقراء كلام العرب، وحدد المنهج المتبع في الدرس بقوله: استقراء، وهذا الاستقراء للكشف عن النظام الضابط في اللغة وهذا معنى قوله: حين وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، ثم نعته بـ العلم أي: علم له أصوله وضوابطه ومصطلحاته، وهذا يتسق مع نظريات ومناهج البحث الحديث. ولا شك أن نظرية العامل تمثل ما يسمى بالفرض في المناهج الحديثة، فاكتمل بذلك خط الدرس.

فهو علم له هدف ومادة وميدان زماني ومكاني، وفروض يتوصل بها إلى الأحكام، وتلك الأحكام تخضع للتجربة والاختبار قبل تعميمها لتصبح قاعدة. لقناعتهم بضرورة وجود نظام ترجع إليه المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة، حتى يمكن أن يصاغ على شاكلته، أو يمكن القياس عليها بالاصطلاح النحوي (عبدالدايم، ٢٠٠٦، ص٣٠).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

فمن معاني النظر التأمل غير المباشر وذلك باصطناع طرق عقلية ومقاييس مصطلح عليها ومبادئ منطقية لقياس المجهول بالمعلوم وللوصول إلى المعرفة المتخفية المتأبية بأدوات نظرية مصطنعة وتوسيع مضمار النظر ليشمل النظر والنظر المضاد، وذلك ما عبر عنه بالإبرام والهدم (بو درع، ٢٠٠٠، ص٢٢).

ويرى الزجاجي أن النحويين لما رأوا في أواخر الأسماء والأفعال حركات تدل على المعاني وتبين عنها سموها إعراباً أي بياناً، وكأن البيان بها يكون، وسمى النحو إعراباً، والإعراب نحوا سماعاً، لأن الغرض طلب علم واحد (أبو القاسم، ١٩٨٦، ص٩١) . فهو يساوي بين النحو والإعراب صنعة وهدفا. أو من إطلاق الجزء على الكل.

فإذا ما وصلنا إلى أبي علي الفارسي نجده يعرف النحو بقوله: "علم بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب، وهو ينقسم إلى قسمين : أحدهما تغيير يلحق أواخر الكلم ، والأخر تغيير يلحق ذوات الكلم وأنفسها" (الفارسي، ١٩٩٩، ص٣) .

ولهذا نجدهم يقرنون النحو بالصرف، ويعتبرونهما جزأين لكيان واحد. فالموقع في التركيب ربما تطلب بنية معينة.

والنحو عند الرماني صناعة "مبنية على تمييز صواب الكلام من خطئه على مذاهب العرب بطريق القياس الصحيح. ويقول: " لم يصلح تفسير الغريب في أبواب النحو، لأنه تخليط بإدخال صناعة في صناعة غيرها ، وذلك لا يصلح إلا أن يجري على طريقة النادر الذي لا يعتد به" (الدبيري، ١٩٨٢، ص ٢٥٧/٢).

وبالانتقال إلى ابن جني نراه يعرف النحو بأنه انتحاء سمت كلام العرب في تصرفه من إعراب وغيره كالتثنية والجمع والتحقير والتكسير والإضافة والنسب والتركيب وغير ذلك؛ ليلحق من ليس من أهل اللغة العربية بأهلها في الفصاحة فينطق بها ، وإن لم يكن منهم ، وإن شذ بعضهم رد به إليها (ابن جني، ١٩٥٢، ص ٣٤/١). وهذا التعريف هو الذي أشتهر بين النحاة من بعده، وفيه كما ترى حدود الدرس النحوي وهدفه المرسوم.

وبالنظر والتتبع لتعريفات النحاة للنحو نجد استقرارا لمفهومه ومنهجه، وليس بمستغرب أن ينعتونه بالصناعة أو العلم. فممن وصفه بالصناعة الرماني في نصه السابق، وصاحب البديع حيث يقول: " النحو صناعة علمية يعرف بها أحوال الكلام العربي من جهة ما يصح وما يفسد من التأليف ليعرف الصحيح من الفاسد" (السيوطي، ١٩٨٩، ص٣٨).

وعند ابن مسعود الفرخان: " النحو صناعة علمية ينظر بها أصحابها في ألفاظ العرب من جهة ما يتألف بحسب استعمالهم ليعرف النسبة بين صيغة النظم وصورة المعنى فيتوصل بأحدهما إلى الآخر" (الفرخان، ١٩٨٧، ص ١١/١). وفي هذا رد على من وصف صنيعهم بالدرس الشكلي الخالي من روح المعاني.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

وعند أبي علي الشلوبين: "إن مقصد النحويين من هذه الصناعة إنما هو الكلام على أحكام الألفاظ في لسان العرب، إما من جهة ذواتها وإما من جهة طوارئ تطرأ عليها" (الشلوبين، ١٩٩٤، ص١/١٩٢) .

وممن وصف النحو بالعلم أبو علي الفارسي في نصه السابق قبل أسطر، وابن الأثير بقوله: " اعلم أن علم العربية المخصوص باسم النحو لا يعدو قسمين : أحدهما، معرفة ذات الكلمة وبنائها وما يتعلق بحرفها من التغيير، والثاني معرفة ما يطرأ عليها من الحركات والسكون" (ابن الأثير، ١٩٩٥، ص١/٣).

وعرفه الصنعاني بقوله: "علم مستنبط بالقياس والاستقراء من كتاب الله وفصيح كلام العرب وأشعارها" (ابن يعيش، ١٩٩١، ص١٨).

أما الأستراباذي فجعل المقصود الأهم من علم النحو معرفة الإعراب الحاصل في الكلام بسبب العقد والتركيب لتوقف الكلام المركب على جزئه (الأستراباذي، ١٩٩٨، ص١/٣٠).

أما ابن الناظم فيرى أنه عبارة عن العلم بأحكام مستنبطة من استقراء كلام العرب، أعني أحكام الكلم في ذواتها، أو فيما يعرض لها بالتركيب لتأدية أصل المعنى من الكيفية والتقديم والتأخير ليحترز بذلك عن الخطأ في فهم معاني كلامهم والحذو عليه (ابن الناظم، ٢٠٠٠، ص ١٨).

وأورد أبو حيان التوحيدي في المقايسة الثالثة بعد العشرين ما نصه: " قلت لأبي سليمان كنا أمس في مجلس الفسوي النحوي فجرى كلامه في النحو، فقال له الأندلسي: أيها الشيخ لما صار الظرف المخصوص بالزمان أكثر من الظرف المخصوص بالمكان؟ فسكت هنيهة ثم قال: لا أدري ليس هذا من النحو، النحو في هذا أن تعرف أن الظرف ظرفان: ظرف زمان وظرف مكان، وتحصي أسماء هذا وتمييزها من أسماء هذا وتقف على هذه المواضيع المخصوصة بهما والإعراب اللازم لهما وبهما، قال أبو سليمان: صدق أبو علي، ولقد ظلمه الأندلسي، من أين يعلم ذلك، وليس عليه في صناعته أن يبحث عنه، لأن مبادئ كل صناعة مأخوذة من ناس آخرين قوامين بها عالمين" (التوحيدي، ١٩٨٩، ص١١٢).

ونقل السيوطي عن البطليوسي قوله: "وقع البحث بيني وبين رجل من أهل الأدب في مسائل نحوية ، فجعل يكثر من ذكر المحمول والموضوع والألفاظ المنطقية، فقلت له: صناعة النحو يستعمل فيها مجازات ومساحات لا يستعمل أهل المنطق وقد قال أهل الفلسفة: يجب حمل كل صناعة على القوانين المتعارفة بين أهلها، وكانوا يرون أن إدخال صناعة في أخرى إنما يكون لجهل المتكلم أو لقصد المغالطة والاستراحة بالانتقال من صناعة إلى أخرى عند ضيق الكلام عليهم" (السيوطي،١٩٨٩، ص ٢٠٠).

ومن النصوص السابقة نرى فهم النحاة الأقدمين لموضوع درسهم وحدوده وغايته، ولم يغلب استعمال النحو على الحركات إلا عند بعض متأخري النحاة، كما يعرفه الفاكهي بعلم بأصول يعرف بها أحوال الكلمة إعراباً وبناء (الفاكهي، ١٩٩٦، ص٤٥).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ومن النصوص مجتمعة نرى النحاة على وعي بضرورة الفصل بين مقتضيات علم وعلم آخر، فلا بد أن يتمايز الموضوعان، لا تدخل صناعة في أخرى، كما قال أبو نصر الفارابي: " والقوانين في كل صناعة أقاويل كلية جامعة ينحصر في كل واحد منها أشياء كثيرة مما تشتمل عليه تلك الصناعة، حتى تأتي على جميع الأشياء التي هي موضوع الصناعة أو على أكثرها، وتكون معدة إما ليحاط بها ما هو من تلك الصناعة لئلا يدخل ما ليس منها، أو يشذ منها ما هو منه، وإما ليمتحن بها ما يؤمن أن يكون قد غلط فيها غالط" (الفارابي، ١٩٣١، ص٤).

كما نفهم من النصوص السابقة كذلك أن تخصيص موضوع النحو بالحركة الإعرابية لم يكن شغل النحاة الوحيد ، لذلك تتجاوزه تعريفاً إلى ما يناسب هذا العلم من قضايا لغوية .

وتنص أقوالهم السابقة على أن النحو هو مقاييس مستنبطة من استقراء كلام العرب، وتتجلى في تعريفاتهم شمولية المنهج لكل ظواهر العربية التركيبية، كما يحدد أيضا طبيعة المنهج، فالنحو علم بمقاييس اللغة. لذا قال الشاطبي عن كتاب سيبويه: " وكتاب سيبويه يتعلم منه النظر والتفتيش والمراد بذلك أن سيبويه وإن تكلم في النحو فقد نبه في كلامه على مقاصد العرب، وأنحاء تصرفها في ألفاظها ومعانيها، ولم يقتصر فيه على بيان أن الفاعل مرفوع والمفعول منصوب ونحو ذلك، بل هو يبين في كل باب ما يليق به، حتى إنه احتوى على علم المعاني والبيان ووجوه تصرفات الألفاظ والمعاني" (الشاطبي، ٢٠٠٦، ص ٩٥/٤).

فالناظر في كتاب سيبويه يجده يوجز موضوع النحو بذكر جملة من القضايا النحوية في بدايته، ثم يفصل القول في الأبواب التالية ، وأكثرها معقود للتراكيب العربية، وأحوالها، وصفاتها، وعوارضها.

وهذا يقرر وجهه النظر النحوي إلى المفردات، فإنما وضعت لتستعمل في الكلام مركبة، واستعمالها مركبة موجب لاكتسابها أحكاماً جديدة ليست لها حال الإفراد (الأستراباذي، ١٩٩٨، ص ٥٨/١). مع الإشارة إلى الحديث عن طبيعة الكلمة فيما تشكله من محددات لها علاقة بالتركيب، ومنه نعرف علة جعلهم النحو والصرف علماً واحداً. إذا المقصود من الإعراب عند النحاة هو البيان. أو علم بكيفية البيان والإعراب عن طريق الأحكام المستنبطة.

فربط النحو بالإعراب لا يعني عدم مراعاة التراكيب والأساليب. إنما هو وسم للنحو بأبرز صفة له، فهي الداعية إلى نشأة النحو، فالإعراب مرتبط بالتراكيب لا بالمفردات، فيتحصل بها وينعدم بانعدامها؛ لذا قال الأستراباذي: "فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب" (ص ٥٠/١).

فالإعراب في حقيقته ظاهرة تركيبية يستدعيها نظام التجاور وعلاقة الوحدات بعضها ببعض فهو حصيلة للعقد والتركيب فيكون الحديث عنه لازماً لزوم النتيجة عن سببها، فإذا كان النحو إعراب الكلام

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

فالإعراب هنا ليس مقابل البناء، بل هو تطبيق مفردات التركيب على القواعد (الأمير، ب. د. ت، ص ٨/١). لذلك عرف ابن جنى الإعراب بأنه : "الإبانة عن المعاني بالألفاظ" (ابن جني، ١٩٥٢، ص٣٥/١).

وعرفه بعضهم بأنه: معنى يحصل بالحركات أو الحروف (الجرجاني، ١٩٨٢، ص ١٠١/١).

ففي جعل الإعراب غاية ، وحصره في علاماته، يعارض ما قدمنا به من نصوص تبين طبيعة النظر النحوي عند القدماء، لأن "المعاني الموجبة للإعراب إنما تحدث في الاسم عند تركيبه مع العامل" (الأستراباذي، ١٩٩٨، ص ٥٠/١).

فالإعراب حصيلة لتوارد معان خاصة على التركيب، حيث لا تستحق الكلمة خارج التركيب نعتها بصفة الإعراب، إذ وظيفتها رهن العقد والتركيب، وفي هذا يقول ابن يعيش: "لأن الاسم إذا كان وحده مفرداً من غير ضميمة إليه، لم يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أوتي به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر، فحينئذ يستحق الإعراب، لأن الإعراب إنما أوتي به للفرق بين المعاني، فإذا كان وحده كان كصوت تصوت به، فإن ركبته مع غيره تركيباً تحصل به الفائدة، نحو قولك: زيد منطلق، وقام بكر، فحينئذ يستحق الإعراب لأخبارك عنه" (ابن يعيش، ١٩٩١، ص ٤٩/١).

ويشرحه الجرجاني بقوله: " فإن قيل لك في قولك : جاءني زيد ما الإعراب؟ فقل: اختصاص الضمة بهذه الحال، ومعنى الاختصاص أنها تزول في قولك رأيت زيدا، وكذا الفتحة تزول في قولك مررت بزيد، فكل واحدة منها قد خصت للدلالة على معنى، فهي تزول بزوال ذلك المعنى، وتأتي صاحبتها الموضوعة للمعنى الثاني، وكذلك تأتي الثالثة للمعنى الثالث" (الجرجاني، ١٩٨٢، ص ٩٨/١).

فدراسة العلامة مرتبط بتركيب الكلام وأتلافه، فهو محصلة لتوارد المعاني المختلفة على التركيب ، بفعل تعاقب العوامل عليها، وهي مجتمعة موصلة إلى معرفة بنية التركيب .

فعند تجاوزنا ضبط النحاة لعلم النحو ومصطلحه ووقفنا على المادة النحوية التي يقدمونها، وما يعالجونه في النحو ظهر لنا عدم إغفال النحاة لأي جانب من جوانب اللغة، وأنهم لم يتركوا سمة من سمات العربية إعراباً وترتيبا وتعيينا ومطابقة إلا وأولوها عنايتهم, وأتموا ضبطها دون تقصير، بل إننا إذا راجعنا موقف النحاة من الظاهرة النحوية في ضوء معالجتهم لها وجدنا أنهم لم يدركوا وظيفة العلامة الإعرابية فحسب، بل أدركوا أيضا كل السمات اللغوية وغير اللغوية التي تقوم من خلالها عملية التواصل اللغوي (عبدالدايم، ٢٠٠٦، ص ٢٠١).

أما ما ينادي به بعض الدراسين في أن يعيد النحو ما فقده، أو تخلي عنه من صميم موضوعه ، فيرد عليه

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

بأن النحاة كما يفهم من مجمل النصوص السابقة قد حددوا مجال ومنهج النحو في ضوء الغاية والقصد، وهو معرفة صحيح الكلام من فاسده، باستنباط احكام منه تعين المتعلم على الانتحاء المنشود، مع إيمانهم بأن العلوم قد يستعين بعضها ببعض خصوصا إذا كانت مادة الدرس واحدة وهي اللغة هنا.

لذا نجد الجرجاني في علوم العربية ينص على أن حدودها: مفردات التراكيب المذكورة باعتبار صوغها وأحوالها العارضة لصيغها وأجزائها هي موضوع علم التصريف. وتراكيبها باعتبار أوزانها من الحركات والسكنات هي موضوع علم العروض. وباعتبار أحوالها التي توجب معرفتها صحة التركيب من التعريف والتنكير، والتذكير والتأنيث، والإفراد والتثنية والجمع، والظهور والإضمار، والذكر والحذف، وما يقتضيه التركيب الصحيح من الإعراب والبناء العارض، هو علم النحو. وباعتبار تطبيق أحوالها العارضة لها على أحوال المعاني بحسب اقتضاء الوقت الحاضر هي موضوع علم المعاني. وباعتبار كون دلالاتها على المعنى المراد بشركة العقل هي موضوع علم البيان. وباعتبار نسبة بعضها إلى البعض لفظاً أو معنى بالتحسين والتقبيح هو موضوع علم البديع (الجرجاني، ١٩٩٧، ص١٣).

وفي هذا رد على من زعم أن النحاة جهلوا حد دراستهم وأغفلوا ما كان يجب عليهم، وخص علم المعاني، وليس أدل على خطأ هذا القول من قول العلوي في علمي المعاني والبديع: " أن يقال هو العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة ودلائل الألفاظ المركبة لا من جهة وضعها وإعرابها. فقولنا: العلم بجواهر الكلم المفردة والمركبة يشير إلى علم البيان، لأنه هو المراد به كما أشرنا إليه من قبل. وقولنا ودلائل الألفاظ المركبة، نرمز به إلى علم المعاني، لأن المقصود منه هو البلاغة، وهي غير حاصلة إلا من جهة التركيب لا غير، لأن المعاني لا يحصل لها الاتصاف بالبلاغة ولا ترتقي إلى مرتبتها إلا بالإفادة وهي متوقفة على التركيب لا محالة. وقولنا لا من جهة وضعها وإعرابها، فهذا قيد لا بد من مراعاته، ليخرج به عن علم اللغة وعلم الإعراب لأن حاصل ما يدل عليه علم اللغة، هو إحراز معاني الألفاظ المفردة، ودلالة علم الإعراب إنما يكون من جهة الإسناد والتركيب. ودلالة الألفاظ على علم البيان الذي هو الفصاحة وعلى علم المعاني الذي هو البلاغة هو أمر وراء ذلك مع كونه متوقفا عليهما وهما أمران يخالفانه في مقصود الدلالة " (العلوي، ١٩٨٠، ص ١٢/١).

فعلم الإعراب يحد بعنايته بالتراكيب الأصلية، وعلم المعاني والبيان لما زاد عن ذلك، كما قال الزمخشري: " وأما عن المركبات على الإطلاق، فإما باعتبار هيئاتها وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو ، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك في مراتب الوضوح فعلم البيان" (القوشجي، ٢٠٠١، ص ١٦٦).

فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصيل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

في دلالته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من بلاغة المعاني، وبلوغها في أقصى المراتب (العلوي، ١٩٨٠، ص ١٧/١). ويقول ابن الأثير: "هو والنحوي يشتركان في أن النحوي ينظر في دلالة الألفاظ على المعاني من جهة الوضع اللغوي، وتلك دلالة عامة ، وصاحب علم البيان ينظر في فضيلة تلك الدلالة وهي دلالة خاصة، والمراد بها أن تكون على هيئة مخصوصة من الحسن، وذلك أمر وراء النحو والإعراب" (ابن الأثير، ١٩٩٥، ص ٣٩/١).

فنظر النحوي من جهة رفع المبتدأ أو تقديم خبرة وتنكير المبتدأ وتوسط الظرف إلى غير ذلك من الأحوال الإعرابية، ونظر صاحب المعاني من جهة بلاغتها وتأدية المعنى المقصود منها على أوفى ما يكون وأعلاه (العلوي ، ١٩٨٠، ص ١٨/١).

فغاية ما يدرك النحوي كما يقرره البعض جريان هذا التركيب مثلا على القانون المشهور أو عدم جريانه (المغربي، ٢٠٠٣، صفحة ١٣٥/١).

وهناك من يجعل علم المعاني علم مستخرج من تتبع خواص تراكيب البلغاء بالطبع ، كما أن النحو مستخرج من الأعراب المتكلمين كلاماً صحيحاً بالطبع (الجرجاني، ١٩٩٧، صفحة ٢٥).

لذا فغاية النحاة تختلف عن غاية علماء المعاني والبيان، فقد أراد علماء النحو أن يضعوا ضوابط للغة تجنبها وتحميها مما ظهر من اللحن، وتمكن متعلمها من النسج على طرائق العرب.

ورغم هذا أقول بأن التداخل وارد من غير قصد، لقصد يقتضيه النحو، منطلقا من أهدافه، وهذا ما لاحظه بهاء الدين السبكي عند قوله: " ولعلك تقول أي فائدة لعلم المعاني، فإن المفردات والمركبات بالعلوم الثلاثة اللغة والتصريف والنحو وعلم المعاني غالبه من النحو؟ كلا إن غاية النحو أن ينزل المفردات على ما وضعت له، ويركبها عليها، ووراء ذلك مقاصد لا تتعلق بالوضع مما يتفاوت به أغراض المتكلم على أوجه لا تتناهي، وتلك الأسرار لا تعلم إلا بعلم المعاني، والنحوي إن ذكرها فهو على وجه إجمالي يتصرف فيه البياني تصرفاً خاصاً لا يصل إليه النحوي، هذا كما أن معظم أصول الفقه من اللغة والنحو والحديث، وإن كان مستقلاً بنفسه" (السبكي، ٢٠٠٣، ص ١٧٣/١) .

ففن الفصاحة والبلاغة غير فن النحو والإعراب كما يقرره ابن الأثير (ابن الأثير، ١٩٩٥، ص ٣٩/١).

فالذي دفع النحاة إلى اقتصارهم على التراكيب الأصلية مفسحين لعلماء المعاني والبيان مجالا لما زاد عن ذلك هو الهدف الذي قصدوه من ضبط وتجريد لقواعد اللغة، بما يحقق عملية الانتحاء، ويمنع الخطأ، فعمدوا إلى تعليل المقاييس وضبط نظام اللغة في آن واحد، وهذا حد فاصل بين الصناعتين. ولهذا يسقط آخر أقوالهم بجعل نظرية النظم بديلا عن علم النحو، وليس هذا ما يدعيه عبد القاهر الجرجاني؛ فهو من أشد المتعصبين للنحو البصري، إنما قصده تفعيل دور النحو في تفسير النص.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

الاعتراض الثاني: قصور بعض الاحكام النحوية؛ لأنها صيغت على استقراء ناقص.

ويرد عليه بأن الاستقراء الناقص الذي عده بعض الباحثين عيبا قادحا في عمل النحاة مردود بحكم المنهج الذي رسمه النحاة والحد الذي حدوه والهدف الذي قصدوه. فالاستقراء الناقص هو المنهج المعتمد في البحث العلمي ويعرفونه بأنه: الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته (الجرجاني، ١٩٩٥، ص ١٨)

وعرفه الغزالي بأنه: " تصفح أمور جزئية لنحكم بها على أمر يشمل تلك الجزئيات " (الغزالي، ١٩٩٧، ص ١٠٣/١).

لذا نراهم يقسمون الاستقراء إلى نوعين: استقراء تام ويعنون به تتبع جميع جزئيات الظاهرة، واستقراء ناقص يعرف بأنه: " مجموعة الأساليب والطرق العلمية والعقلية التي يلجأ إليها الباحث حتى ينتقل من الأمثلة الجزئية والحالات الخاصة إلى تقرير قانون أو قضية يمكن إثبات صدقها بتطبيقها على عدد لا نهاية له من الظواهر أو الحالات الجديدة التي تشترك مع الحالات الأولى في خواصها أو صفاتها الذاتية " (قاسم، ب.د.ت، صفحة ٢٠).

فالنحاة حتما يؤمنون بأن للغة قواعد ونظام يحكمها، ومهمتهم الكشف عنه. وهناك فرق بين كشف النظام ووضع النظام. وهذه مهمة لا يمكن القيام بها إلا بهذا المنهج الذي وفقوا له. يقول ابن الانباري: " إثبات مالا يدخل تحت الحصر بالسماع محال" (الأنباري، ١٩٧١، ص ٩٨).

فالاستقراء معناه الاستدلال الكاشف للنظام في اللغة. لذا يعد منهج النحاة استقراء ناقصا. من قيامهم بملاحظة الظواهر واستنباط أحكامها، ثم تعميم تلك الأحكام على مالا حصر له من الاستعمال وصولا لثبات القاعدة.

قال أبو علي الفارسي في التعليقة: " وضع الإعراب إنما هو استقراء وتتبع لكلام العرب، كأنه سمع قام زيد، وضرب عمرو وما أشبه ذلك من الأفعال والفاعلين، فلما استقرئ هذا وجدت هذه الأسماء وما أشبهها لا تخرج عن هذه العلامة التي هي الضمة، فلما سمع ذلك على ما ذكرنا، وضح أن الفاعل رفع، وأجري ما لم يسمع فيه الرفع من العرب مجرى ما سمع منه، فإذا سمع كلمة شذت مما عليه الجمهور، وخالفتها حفظت حفظا، أو تؤول لها وجه يرد هذا إلى الكثير، فإن لم يسمع فيه تأويل يلحقه بالأعم؛ حكم بشذوذ" (الفارسي، ١٩٩٠، ص ١٢٥/٤).

وهذا يشير إلى إصابة النحاة المنهج المعتبر في البحث العلمي، فقد حددوا مسار بحثهم بالتفريق بين جامع مفردات اللغة ومقعدها. روى ابن سلام: " قلت ليونس: هل سمعت من ابن أبى إسحاق شيئا؟ قال: نعم. قلت له: هل يقول أحد الصويق؟ يعنى السويق، قال: نعم، عمرو بن تميم تقولها. وما تريد إلى هذا! عليك بباب من النحو يطرد وينقاس" (الجمحي، ١٩٩٧، ص ١٥/١).

فالحضرمي يفرق بين جمع اللغة وتقعيدها ويوصي يونس بعلم النحو وهو القياس. ومن مجموع النصين

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

السابقين يتحدد منهجهم، من استقرائهم للمادة ثم استنباط أحكامها. ثم اختبار تلك الأحكام في المطرد في كلام العرب وصولا إلى وضع الضابط العام للظاهرة، تثبتا من اتساقها، وما شذ احتالوا له بأحد الطرق المقررة في صناعتهم كالتأويل والتضمين والنيابة والحمل وغيرها أوحكم بشذوذه. وبشذوذه يبقى فصيحا لكنه خارج عن دائرة التقعيد.

فهم على دراية بأن تحقيق الاتساق الكلي للقاعدة محال، فأخذوا يبحثون عما يعينهم على تحقيق تلك الغاية فأردفوا الاستقراء بالقياس. وقصدوا به تعميم الجزء على الكل وصولا إلى القاعدة، فلولا عملية التعميم لما أمكن أن يوجد العلم، ولانحصرت وظيفته في تكديس ملاحظات أو تجارب متفرقة لا تربطها صلة، ولا ما كان التنبؤ بالمستقبل أو التكهن به، لأن عماد ذلك أوجه الشبه بين الظروف التي تحدث فيها الظواهر (عبد الغني، ١٩٩٣، ص ٢٤١).

ولإدراكهم هذا نجد الأنباري يقول: " اعلم أن إنكار القياس في النحو لا يتحقق، لأن النحو كله قياس" (الأنباري، ١٩٧١، ص ٩٥)

وهذا يفسر قولهم إنما النحو قياس يتبع، ويحدد الفارسي الهدف من هذا الصنيع بقوله: " ألا ترى أن الغرض في استخراج هذا القياس إنما هو أن يتكلم غير العربي الفصيحَ؛ بلزومه إياه، واستعماله له كما يتكلم العربي الفصيحَ " (الفارسي، ١٩٩٠، ص٣٠).

فيتحقق الهدف وهو الانتحاء ومذهب النحاة أن الأحكام تثبت بالقواعد لا بالمسموع، وهذا قولهم: ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو: ضرب زيد عمرا بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز. وليس معناه نفي السماع مطلقا، وإنما معنى هذا أن معرفة القاعدة بعد ثباتها هي المسوغة للإلحاق وإن جهل النص (الأنباري، ١٩٧١، ص٩٥٩).

وليس أدل على ذلك من اشتراطهم كثرة المسموع ضمانا لاطراد القاعدة. وتركهم القليل والنادر والشاذ، فمن أقوالهم: " الحمل على القليل غير سائغ" (الفارسي، ١٩٩٠، ص ٤٠٢).

وفي شرح الشافية: " إن شذ بعض عما عليه الكثرة وجار عليه الجمهرة والجملة، أخبر به ونبه عليه، واعلم أن حكمه أن يحفظ ولا يحمل على ما عليه الأكثر لمخافته في السمع ما عليه" (الأستراباذي، ١٩٧٥، ص ١٢٩).

وقال الزبيدي: " قال ابن نوفل: سمعت أبي يقول لأبي عمرو بن العلاء: أخبرني عما وضعت مما سميته عربية، أيدخل فيها كلام العرب كله؟ فقال: لا. فقلت: كيف تصنع فيما خالفتك فيه العرب وهم حجة؟ قال: أعمل على الأكثر، وأسمي ما خالفني لغات" (الزبيدي، ب.د.ت، ص ٤٠).

فالنصوص المسموعة المقعد عليها هي ما اتسمت بالكثرة، وهذا لا يخرج ما كان دونها من العربية، ولكن

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

يخرجه من التقعيد. ويوضح ابن جني مذهبهم في هذا بقوله: " باب اختلاف اللغات وكلها حجة. اعلم أن سعة القياس تبيح لهم ذلك ولا تحظره عليهم، ألا ترى أن لغة التميميين في ترك إعمال ما يقبلها القياس، ولغة الحجازيين في إعمالها كذلك؛ لأن لكل واحد من القومين ضربا من القياس يؤخذ به ويخلد إلى مثله. وليس لك أن ترد إحدى اللغتين بصاحبتها؛ لأنها ليست أحق بذلك من وسيلتها. لكن غاية مالك في ذلك أن تتخير إحداهما فتقويها على أختها، وتعتقد أن أقوى القياسين أقبل لها وأشد أنسا بها. فأما رد إحداهما بالأخرى فلا. أولا ترى إلى قول النبي صلى الله عليه وسلم: نزل القرآن بسبع لغات كلها كاف شاف، هذا حكم اللغتين إذا كانتا في الاستعمال والقياس متدانيتين متراسلتين أو كالمتراسلتين. أما أن تقل إحداهما جدا وتكثر الأخرى جدا، فإنك تأخذ بأوسعهما رواية وأقواهما قياسا" (ابن جني، ١٩٥٢، صفحة ١٢/٢).

فهدف النحاة الحصول على لغة نموذجية مطردة. وهذا دأب العلوم كلها. ولو راموا وضع قاعدة لكل ما سمع من كلام العرب لما استقام لهم ضابط، ولأصبحت قواعدهم كلها مخرومة فما سلمت لهم واحدة. بدءا بأيسر قاعدة وهي قاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول، من قولهم: خرق الثوب المسمار.

وهذا المنهج ما أفصح به ابن السراج بقوله: " واعلم: أنه ربما شذ الشيء عن بابه فينبغي أن تعلم: أن القياس إذا اطرد في جميع الباب لم يعن بالحرف الذي يشذ منه، فلا يطرد في نظائره وهذا يستعمل في كثير من العلوم ولو اعترض بالشاذ على القياس المطرد لبطل أكثر الصناعات والعلوم، فمتى وجدت حرفا مخالفا لا شك في خلافه لهذه الأصول فاعلم: أنه شاذ " (ابن السراج، ١٩٨٨، ص ٥٦/١).

والشاذ هو الذي على خلاف القياس وإن كان كثيرا والضعيف هو الذي في ثبوته كلام وهو مذهب الجاربردي في شرح الشافية أيضا، حيث قال: " اعلم أن المراد بالشاذ في استعمالهم ما يكون بخلاف القياس من غير النظر إلى قلة وجوده وكثرته كالقود، والنادر ما قل وجوده وإن لم يكن بخلاف القياس كخزعال ، والضعيف ما يكون في ثبوته كلام كقرطاس بالضم" (الأستراباذي، ١٩٧٥، ص ٤/٤).

وقال السيوطي: "اعلم أم يستعملون غالبا وكثيرا ونادرا وقليلا ومطردا ، فالمطرد لا يتخلف ، والغالب أكثر الأشياء، ولكنه يتخلف ، والكثير دونه، والقليل دونه، والنادر أقل من القليل. فالعشرون بالنسبة إلى ثلاثة وعشرين غالب، والخمسة عشر بالنسبة إليها كثير لا غالب، والثلاثة قليل ،والواحد نادر، فاعلم ذا مراتب ما يقال فيه ذلك" (السيوطي، ١٩٨٩، ص ٦١).

ويفهم من النصين السابقين أن المطرد عندهم هو المستمر وهنا يكون الثبات على الظاهرة اللغوية هو المهم، وإن لم يوجد أفراد كثيرون لهذه الظاهرة، فمعنى المطرد هو الاستمرار والدوام واستعمال العرب ظاهرة معينة، وهنا لا يهم الكثرة في أفراد الطاهرة اللغوية بقدر ما يهم الثبات على الظاهرة ذاتها (شرف الدين، ١٩٨٧، ص ١٣١).

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

فالاستعمال هو الكثير المستمر على نطقه والثابت على نظامه، وما خرج عنه فهو شاذ موضعه اللهجة أو الضرورة. أو ما خالف عليه نظائره، ويحكم عليه بأنه لغة غير قياسية، يقتصر فيها على مورد السماع. أما الأول فهو اللغة القياسية المنتجة.

فهدف النحاة منوط بتحقيق لغة نموذجية تطرد ظواهرها فتكون مظهرا لانسجامها واتساق قواعدها. لذلك كان الحصول على الاطراد غايتهم الكبرى. إذ لا يطالب العلماء في أي علم أو من العلوم إلا برصد الحالات المطردة، أو على الأقل الكثيرة وتقديم أنظمتها، أما ما يرد شاذا قليلا فلا نظام له حتى يطالب العلماء باستنباطه وعدم التسليم بهذا المنهج يؤدي بنا إلى تضييع التقعيد وجعل اللغة على جهة السماع. فالهدف قيام وجه أو نظام ترد عليه المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة حتى يمكن أن يصاغ عليها.

ويجب أن يلاحظ هنا أنهم يفرقون بين المسموع والسماع، ويمكن التفريق بينهما على أساس أن المسموع هو المادة اللغوية التي سمعها النحاة أو نقلت إليهم رواية، وهي تمثل المدونة التي جردت منها القواعد، أما السماع فهو منهج النحاة في تلقي تلك المادة وموقفهم منها، لذلك نجد استخدام السماع يغلب على المسموع في كتب التراث النحوي، لأن النحاة استخدموه مصدرا ودليلا في الوقت ذاته، فالشواهد تتأرجح بين الأدلة والأمثلة، فإذا انطلقنا من القاعدة وذكرنا لها مادة لغوية شاهدا لها، كان ذلك الشاهد تمثيلا للقاعدة، أما إذا كان منطلقنا المادة اللغوية وصولا إلى القاعدة كان الشاهد دليلا عليها، والدليل هنا أيضا نموذج لمدونة واسعة من الاستقراء (عبدالدايم، ٢٠٠٦، ص ٣٣).

فمنهجهم الاعتماد في التقعيد على السماع، وهو ممتد في متسع مكاني وزماني ما يضمن له الوفرة والكثرة، بمعنى أن النحاة يسمعون من الكلام، أو يجدون أساليب أو تراكيب في الشعر والقرآن ما يجعلها ظاهرة تستحق التقعيد ، فيجردون القاعدة منها، ثم يمثلون لها بشاهد أو أكثر، وليس معنى ذلك أن القاعدة بنيت على ذلك الشاهد فقط، وإنما هو تمثيل لها، فرضته الصفة التعليمية للكتب النحوية، ويدل على ذلك أن سيبويه يكثر من استعمال صفات دالة على الكثرة التي استندت إليها القاعدة، فنجد مثلا قوله: " وذلك في لغة جميع العرب" (سيبويه، ب.د.ت، ص ٣٠٤/٣). وقوله: "وهو أكثر من أن يحصى" (ص ٥١٢/٣). وقوله: "وهذا قول جميع من نثق بعلمه وروايته عن العرب" (ص ٣٠٣/٣). وقوله: " فهذا الغالب في كلام الناس" (ص٥١/٢). وقوله: "وزعم يونس أنها لغة كثيرة في العرب جيدة" (ص ٢٠٥/٢). وقوله: "وهذا في الشعر أكثر من أن أحصيه لك" (ص ٤٥/٢).

ويعني هذا أن الشاهد الذي ذكره سيبويه تمثيل للقاعدة ولم تنبن عليه وحده وإن الشواهد وإن لم تكن في المسموع كله أي المدونة اللغوية التي كانت موضوع التحليل اللغوي عند النحاة الأولين إلا أنها مستخرجة منه كعينة صغيرة جدا تغطي المسموع كأمثلة وحجج لا كمادة لغوية يستقريها العربي فليس من قبيلة ولا

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

قرية ولا إقليم من رقعة الفصاحة من عصر المهلـهل إلى آخر القرن الرابع إلا وهي ممثلة تمثيلا وافيا في أغلبها.

وعدد أحد الدارسين المحدثين أسبابا رآها مدعاة النحاة إلى محاولة اطراد قواعدهم، مجملة في عناصر ثلاثة، هي:

- ربط النحاة هدف الدراسة بتعليم اللغة وليست دراستها لذاتها، ولا يتحقق هذا إلا إذا كانت قواعدهم أكثر اطرادا.
- موقف النحاة من اللحن والانحراف اللغوي كان وراء محاولتهم وضع قواعد مطـردة تضمن حدودا فاصلة بين الخطأ والصواب.
- اعتماد النحاة على القياس المنطقي في التقعيد، واتخاذهم له أساسا في ضـمان اطـراد القواعد (العمروسي، ١٩٧٨، ص ٣٥).

وفي سبيل تحقيق اطراد القاعدة النحوية، اتبع النحاة عدة طرق، منها:

- بناء قواعدهم على الكثير الوارد عن العرب.
- تحديد المادة اللغوية زمانا ومكانا ضمانا للتجانس.
- اعتبار القواعد قوانين تثبت المطرد وتسوغ الشارد عنها. لذا من قواعدهم:

"الشواذ لا يعمل عليها" (الجرجاني، ١٩٨٢، ص ٦٠٠/١)

العارض لا يعتد به.

"لا يعرف قائله فلا تكون فيه حجة" (الأنباري،١٩٧١، ص ٢٥٩)

"استصحاب الحال حجة" (الزبيدي ،١٩٨٧، ص ١٥٥)

"ما جاء للضرورة يتقدر بقدرها" (الفارسي، ١٩٩٠، ص ٣٥٧)

حكم السماع في الشيء أن يتقدم القياس، فإذا لم يتقدم فلا موضع للقياس.

القياس أبدا يترك للسماع، وإنما يلجأ إلى القياس في عدم السمع.

وفي ضوء اعتماد النحاة على الاستقراء الناقص، وفي التزامهم بالتقعيد للغة بوصفها مثالا نظريـا متصورا وضعوه لتأصيل الظواهر اللغوية وتحقيق هدف الاتساق في القواعد وممارسة الانتحاء كان عليهم أن يوفقوا بين الواقع اللغوي بصفته مستعملا فعليا ونظرهم النحوي، فاحتالوا على ما ورد مخالفا بالتعليل أو بالضرورة.

أما التعليل: فقد أصبح وسيلة منهجية للربط أو التوليف بين النظرية والواقع اللغوي ، وفي الوقت نفسه وسيلة للبرهنة على صدق ما توصل إليه النحـاة مـن نتائج. ونجد في التراث من صرح بتعاضد السماع القياس

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

والتعليل في تشييد صناعة النحو، قال ابن خروف الإشبيلي: " إن الأئمة رحمهم الله لما نظروا في كلام العرب وجدوه متسعا لا تضبطه الحدود ولا يحصره القياس، أعملوا أنفسهم في حصر ما أمكن منه ورده إلى قوانين يعمل عليها، فيعلم بذلك من كلام العرب ما لا يمكن ضبطه بالحفظ، ومن هذا احتاجوا إلى الكلام في أكثر العلل ، وما لم يدخل لهم تحت القياس أثبتوه في كتب للحفظ لا يقاس عليه ، ولا علة لـه.

فصار النوع الذي يدرك بالقياس وهو الذي يسمى النحو العربي أعظم في نفوسهم وأضبط لمعارفهم وأنبه للخواطر وأنفع للناظر فيه وفي غيره من النوع الذي يسمى اللغة ، ويستوي في حملها العالم والجاهل .... وبالقياس ضبط كلامهم، وبالتفتيش والنظر لحقت أغراضهم وعلم حقيقتهم ومجازهم، وحصر أكثر ذلك فجمعوا الكثير الذي لا يضبطه الحفظ في القليل بالقياس، واستغنى من أخذ عنهم ومن أتى بعدهم بحفظ قوانينهم وأكثر عللهم ،وما قيدوه بذلك عن حفظ ما لا ينحصر" (الإشبيلي، ١٩٩٥، ص ٢٤٤).

ولعل أول نحوي أشار إلى بيان نوع العلة نصا هو ابن السراج في قولـه: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هـــو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع ، وضرب آخر يسمى: علة العلة، مثل أن يقولوا لم صار الفاعل مرفوعا والمفعول بـه منصوبا، ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحا قلبت ألفا، وهـذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع " (ابن السراج، ١٩٨٨، ص ٣٥/١).

وذكري للعلة هنا استطراد؛ لتثبيت ما قدمنا به من أن النحو علم وصناعة لها أصولها المدركة ومنهجها الواضح في فكر النحاة الأقدمين وممارساتهم التطبيقية، وتعسر فهمها عند بعض الدارسين لا يعني إنكارها.

أما الضرورة: لما نظر النحاة في النص الشعري المعتمد عليه في التقعيد، وجدو كثيرا من أساليبه وتراكيبه قد شذت عن القواعد المقررة والمستنبطة من الكلام. ولما كان ذلك النص مما يشهد له بالفصاحة ويعد من مصادر الاحتجاج كان لزاما تفسير ذلك؛ فإما الاعتراف بذلك الخروج وفيه اضطراب القواعد وتناقضها وتكثير لاستثناءاتها وتكثيف لجزئياتها، مما يهدد سلامة القاعدة . وإما رد النص وفيه إهدار لمدونة شاسعة مثلت النظام اللغوي عبر تقادمه ونقض لشروط الاحتجاج وتضييع لمصادره، وإما يجعل ذلك الأمر مقتصرا فيه على لغة الشعر حيث يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من اختيار الكلام، وفي هذا حفاظ على النظرية النحوية وعناية باللغة الشعرية وتوظيفها لخدمة النظرية، وأطلقوا على ذلك مصطلح الضرورة الشعرية.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ونستخلص مما سبق:

* من نص ابن السراج المقتضب السابق نرى أن الصورة واضحة، والمنهج ماثل، فقد حدد الهدف وهو الانتحاء بقوله: أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام العرب، وحدد ميدان الدرس ومادته بقوله: استخرجه المتقدمون فيه من كلام العرب، وحدد المنهج المتبع في الدرس بقوله: استقراء، وهذا الاستقراء للكشف عن النظام الضابط في اللغة وهذا معنى قوله: حين وقفوا على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة، ثم نعته بالعلم، أي: علم له أصوله وضوابطه ومصطلحاته، وهذا يتسق مع نظريات ومناهج البحث الحديث. ولا شك أن نظرية العامل تمثل ما يسمى بالفرض في المناهج الحديثة، فاكتمل بذلك خط الدرس. فهو علم له هدف ومادة وميدان زماني ومكاني وفروض يتوصل بها إلى الأحكام، وتلك الأحكام تخضع للتجربة والاختبار قبل تعميمها لتصبح قاعدة. لقناعتهم بضرورة وجود نظام ترجع إليه المفردات والسلاسل اللغوية المستخدمة، حتى يمكن أن يصاغ على شاكلته، أو يمكن القياس عليها بالاصطلاح النحوي. وبالنظر والتتبع لتعريفات النحاة للنحو نجد استقرارا لمفهومه ومنهجه، وليس بمستغرب أن ينعتونه بالصناعة أو العلم.

*ومن النصوص السابقة نرى فهم اللغويين الأقدمين لموضوع درسهم وحدوده وغايته، ولم يغلب استعمال النحو على الحركات إلا عند بعض متأخري النحاة، كما يعرفه الفاكهي: بعلم بأصول يعرف بها أحوال الكلمة إعراباً وبناء.

*المقصود من الإعراب عند النحاة هو البيان. أو علم بكيفية البيان والإعراب عن طريق الأحكام المستنبطة. فربط النحو بالإعراب لا يعني عدم مراعاة التراكيب والأساليب .إنما هو وسم للنحو بأبرز صفة له، فهي الداعية إلى نشأة النحو، فالإعراب مرتبط بالتراكيب لا بالمفردات، فيتحصل بها وينعدم بانعدامها؛ لذا قال الرضي: "فالتركيب شرط حصول موجب الإعراب" . فالإعراب حصيلة لتوارد معان خاصة على التركيب ، حيث لا تستحق الكلمة خارج التركيب نعتها بصفة الإعراب ، إذ وظيفتها رهن العقد والتركيب ،كما قال ابن يعيش.

*ومن النصوص مجتمعة نرى اللغويين على وعي بضرورة الفصل بين مقتضيات علم وعلم آخر، فلا بد أن يتمايز الموضوعان، لا تدخل صناعة في أخرى، كقول أبي نصر الفارابي السابق ذكره. فقد حددوا مجال ومنهج النحو في ضوء الغاية والقصد، وهو معرفة صحيح الكلام من فاسده، باستنباط احكام منه تعين المتعلم على الانتحاء المنشود، مع إيمانهم بأن العلوم قد يستعين بعضها ببعض خصوصا إذا كانت مادة الدرس

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

واحدة وهي اللغة هنا. فالنحوي ينظر في التركيب من أجل تحصيل الإعراب لتحصيل كمال الفائدة، وصاحب علم المعاني ينظر في دلالته الخاصة، وهو ما يحصل عند التركيب من المعاني، وبلوغها في أقصى المراتب كما قال ابن الأثير.

*الذي قصدوه من ضبط وتجريد لقواعد اللغة، بما يحقق عملية الانتحاء، ومنع الخطأ، لذا عمدوا إلى تعليل المقاييس وضبط نظام اللغة في آن واحد، وهذا حد فاصل بين الصناعتين. وهذا يسقط قول القائل بجعل نظرية النظم بديلا عن علم النحو، وليس هذا ما يدعيه عبد القاهر الجرجاني؛ فهو من أشد المتعصبين للنحو البصري، إنما قصده تفعيل دور النحو في تفسير النص.

*إن الاستقراء الناقص الذي عده بعض اللغويون المحدثين عيبا قادحا في عمل النحاة مردود بحكم المنهج الذي رسمه النحاة، والحد الذي حدوه والهدف الذي قصدوه. فالاستقراء الناقص هو المنهج المعتمد في البحث العلمي، ويعرفونه بأنه: الحكم على الكلي لوجوده في أكثر جزئياته.

* اللغويون حتما يؤمنون بأن للغة قواعد ونظام يحكمها، ومهمتهم الكشف عنه. وهناك فرق بين كشف النظام ووضع النظام. وهذه مهمة لا يمكن القيام بها إلا بهذا المنهج الذي وفقوا له. بقولهم: إثبات مالا يدخل تحت الحصر بالسماع محال. فالاستقراء معناه الاستدلال الكاشف للنظام في اللغة. لذا يعد منهج النحاة استقراء ناقصا. من قيامهم بملاحظة الظواهر واستنباط أحكامها، ثم تعميم تلك الأحكام على مالا حصر له من الاستعمال وصولا لثبات القاعدة. كما قال أبو علي الفارسي في التعليقة.

*النحاة على دراية بأن تحقيق الاتساق الكلي للقاعدة محال، فأخذوا يبحثون عما يعينهم على تحقيق تلك الغاية فأردفوا الاستقراء بالقياس. وقصدوا به تعميم الجزء على الكل وصولا للقاعدة "فلولا عملية التعميم لما أمكن أن يوجد العلم، ولانحصرت وظيفته في تكديس ملاحظات أو تجارب متفرقة لا تربطها صلة.

*مذهب اللغويين أن الأحكام تثبت بالقواعد لا بالمسموع، وهذا قولهم: ألا ترى أنا لو قلنا إن الرفع والنصب في نحو: ضرب زيد عمرا بالنص لا بالعلة لبطل الإلحاق بالفاعل والمفعول والقياس عليهما، وذلك لا يجوز. وليس معناه نفي السماع مطلقا، وإنما معنى هذا أن معرفة القاعدة بعد ثباتها هي المسوغة للإلحاق وإن جهل النص. فالنصوص المسموعة المقعد عليها هي ما اتسمت بالكثرة، وهذا لا يخرج ما كان دونها من العربية، لكن يخرجه من التقعيد.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

*هدف اللغويين الحصول على لغة نموذجية مطردة. وهذا دأب العلوم كلها. ولو راموا وضع قاعدة لكل ما سمع من كلام العرب لما استقام لهم ضابط، ولأصبحت قواعدهم كلها مخرومة فما سلمت لهم واحدة. بدءا بأيسر قاعدة وهي قاعدة رفع الفاعل ونصب المفعول، من قولهم: خرق الثوب المسمار.

*يلاحظ أن اللغويين يفرقون بين المسموع والسماع، ويمكن التفريق بينهما على أساس أن المسموع هو المادة اللغوية التي سمعها اللغوي أو نقلت إليهم رواية، أما السماع فهو منهج اللغوي في تلقي تلك المادة وموقفهم منها، لذلك نجد استخدام السماع يغلب على المسموع في كتب التراث النحوي، لأن النحاة استخدموه مصدرا ودليلا في الوقت ذاته، فالشواهد تتأرجح بين الأدلة والأمثلة, فإذا انطلقنا من القاعدة وذكرنا لها مادة لغوية شاهدا لها، كان ذلك الشاهد تمثيلا للقاعدة، أما إذا كان منطلقنا المادة اللغوية وصولا إلى القاعدة كان الشاهد دليلا عليها، والدليل هنا أيضا نموذج لمدونة واسعة من الاستقراء.

*الضرورة لجأ إليها اللغويون لما نظروا في النص المعتمد عليه في التقعيد، ووجدوا كثيرا من أساليبه وتراكيبه قد شذت عن القواعد المقررة والمستنبطة من الكلام، مما يهدد سلامة القاعدة، واضطرابها وتناقضها، وتكثير لاستثناءاتها وتكثيف لجزئياتها، جعلوا ذلك الأمر مقتصرا فيه على لغة الشعر حيث يجوز فيها ما لا يجوز في غيرها من اختيار الكلام، وفي هذا حفاظ على النظرية النحوية وعناية باللغة الشعرية وتوظيفها لخدمة النظرية، وأطلقوا على ذلك مصطلح الضرورة الشعرية.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

المراجع

مصطفى، إبراهيم (١٩٩٢). *إحياء النحو* (ط١). القاهرة: دار الكتاب الإسلامي.

ابن الأثير، ضياء الدين (١٩٨٨). *البديع في علم العربية* (ط١). مكة المكرمة: مركز إحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى.

ابن الأثير، ضياء الدين (١٩٩٥). *المثل السائر في أدب الكاتب والشاعر* (ط١). بيروت: المكتبة العصرية.

الفرخان، ابن المسعود (١٩٨٧). *المستوفي في النحو* (ط١). القاهرة: دار الثقافة العربية.

الإشبيلي، ابن خروف (١٩٩٥). *تنقيح الألباب في شرح غوامض الكتاب* (ط٢). ليبيا: منشورات كلية الدعوة الإسلامية ولجنة الحفاظ على التراث الإسلامي.

الجمحي، ابن سلام (١٩٩٧). *طبقات الشعراء* (ط١). بيروت: شركة دار الأرقم بن أبي الأرقم.

ابن يعيش، أبو البقاء (١٩٩١). *شرح المفصل* (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

أبو إسحاق، الشاطبي (١٩٩٧). *الموافقات في أصول الشريعة* (ط١). المدينة المنورة: دار ابن عثمان.

الأنباري، أبو البركات (١٩٩٥). *أسرار العربية* (ط٢). بيروت: دار الجيل.

الأنباري، أبي البركات (١٩٧١). *الإغراب في جدل الإعراب* (ط١). دمشق: دار الفكر.

المغربي، أبو العباس (٢٠٠٣). *مواهب الفتاح في شرح تلخيص المفتاح* (ط١). بيروت، بيروت: دار الكتب العلمية.

الفارابي، أبو النصر (١٩٣١). *إحصاء العلوم* (ط١). مصر: مطبعة السعادة.

الغزالي، أبو حامد (١٩٩٧). *المستصفى من علم الأصول* (ط٢). بيروت: مؤسسة الرسالة.

التوحيدي، أبو حيان (١٩٨٩). *المقابسات* (ط١). بيروت: دار الآداب.

الشلوبين، أبو على (١٩٩٤). *شرح المقدمة الجزولية الكبير* (ط١). سوريا: مجمع اللغة العربية.

الفارسي، أبو علي (١٩٩٠). *التعليقة على كتاب سيبويه* (ط١). الرياض: مطابع الحسيني.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

ابن الناظم، بدر الدين (٢٠٠٠). *شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك* (ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

السبكي، بهاء الدين (٢٠٠٣). *عروس الأفراح في شرح تلخيص المفتاح* (ط١). بيروت: المكتبة العصرية.

السيوطي، جلال الدين (١٩٨٩). *الاقتراح في أصول النحو وجدله* (ط١). دمشق: دار القلم.

الزبيدي، أبو بكر (١٩٨٠). *طبقات النحويين واللغويين* (ط٢). القاهرة: دار المعارف

الزبيدي، عبد اللطيف (١٩٨٧). *ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة* (ط١). بيروت: عالم الكتب.

الأستراباذي، نجم الدين (١٩٧٥). *شرح شافية ابن الحاجب* (ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

الأستراباذي، نجم الدين (١٩٩٨). *شرح كافية ابن الحاجب*(ط١) بيروت: دار الكتب العلمية.

الدبيري، رمضان (١٩٨٢). *شرح الرماني* لكتاب سيبويه (ط١). المنصورة: جامعة الأزهر.

الزجاجي، أبو القاسم (١٩٨٦). *الإيضاح في علل النحو* (ط٥) بيروت: دار النفائس.

مصلوح، سعد (١٩٩١). *" نحو آجرومية للنص الشعري دراسة في قصيدة جاهلية"*. مجلة فصول: مج ١٠، عدد ٢.

الجرجاني، الشريف علي (١٩٩٥). *التعريفات* (ط١). بيروت: دار الكتب العلمية.

الجرجاني، عبد القاهر (١٩٨٢). *المقتصد في شرح الإيضاح* (ط١). العراق: وزارة الثقافة والإعلام.

الجرجاني، محمد. (١٩٩٧). *الإشارات والتنبيهات في علم البلاغة* (ط١). القاهرة: مكتبة الآداب.

عبد الغني، عبد المقصود (١٩٩٣). *نظريات في مناهج البحث العلمي* (ط١). القاهرة: مكتبة الزهراء.

بو درع، عبد الرحمن (٢٠٠٠). *الأساس المعرفي للغويات العربية بحث في بعض المقدمات الكلامية والأصولية للنحو العربي في اتجاه وضع أساس أبستمولوجيا للغويات العربية* (ط١). المغرب: نادي الكتاب بكلية الآداب بتطوان.

الفاكهي، عبد الله (١٩٩٦). شرح الحدود النحوية (ط١). بيروت: دار النفائس.

ابن جني، عثمان (١٩٥٢). الخصائص (ط٢). بيروت: دار الهدى للطباعة والنشر.

Journal of University Studies for inclusive Research (USRIJ)
مجلة الدراسات الجامعية للبحوث الشاملة
ISSN: 2707-7675

القوشجي، علاء الدين (٢٠٠١). *عنقود الزواهر في الصرف* (ط٤) القاهرة: مطبعة دار الكتب المصري.

سيبويه، عمرو عثمان (١٩٨٨). *الكتاب* (ط١). بيروت: دار الجيل.

ابن يعيش، أبو البقاء. (١٩٩١). *التهذيب الوسيط في النحو* (ط٢). بيروت: دار الجيل.

العمروسي، محمد أحمد (١٩٧٨). *الاطراد والشذوذ في النحو العربي بين القدامى والمحدثين* (ط١). القاهرة: كلية دار العلوم.

الأمير، محمد الأزهري (ب.د.ت). *حاشية الأمير على مغني اللبيب*. القاهرة: دار إحياء الكتب العربية.

ابن السراج، محمد السري (١٩٨٨). *الأصول في النحو* (ط١) بيروت: مؤسسة الرسالة.

حماسة، محمد (١٩٨٣). *النحو والدلالة مدخل لدراسة المعنى النحوي الدلالي* (ط١). القاهرة: دار الكتب.

عبد الدايم، محمد (٢٠٠٦). *النظرية اللغوية في التراث العربي* (ط١). القاهرة: دار السلام.

حميدة، مصطفى (١٩٧١). *نظام الارتباط والربط في تركيب الجملة العربية* (ط١). لبنان: مكتبة لبنان ناشرون.

المخزومي، مهدي (١٩٨٦). *في النحو العربي نقد وتوجيه* (ط١). بيروت: دار الرائد العربي.

العلوي، يحيى (١٩٨٠). *الطراز المتضمن لأسرار البلاغة وعلوم حقائق التنزيل* (ط١). بيروت: المطبعة العصرية.